يعني ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله
حرف علة وهو بين صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزء بما فوقه وتحقق الجزء لا ازم لتحقق الكل
فصدقه لا ازم لصدقه بالضرورة وقد بين ذلك
ذات الواحد هو الجزء اللازم محققه لتحقق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اى الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا
لازم له بل مضاد له لعدد صدقها على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم
العدد فيه وفي غيره لايقال الواحد ليس بعدد
لانا نقول التحقيق انه عدد والا لم يسم مفهومه
معتبرا وكونه لا يسمى عددا مبحث اخر خارج لا توقف
عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعتبر
فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى سواء سمي
بالاسم الخاص به اولا والا ترى ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثلا في اكرمك
ان جئتني سواء سمي شرطا اولا والا لم نفس في هذا
المقام ما نصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شئ اولا بشرط شئ والفرق بينهما غير بين في حقيقة

العلة

العلة اى معناها الحقيقي لغة او ماهيتها
المتحققة في الخارج بحسب اللغة ايضا وبيان اى
وبيان الهمزة ليست من حروف العلة الذي هو مذهب
الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافا لمن فاد
بد علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اى لا بأس
علينا في ان نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه
مبتدأ وعلينا خبره ليكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبة علينا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لاح وهو منتف بقوله وهو ان الحرف
لا تسمى حروف المد واللين اى تسمى حروف المد
ولا حروف اللين وهذه حروف العلة المتحركة
في غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذا اشتمال
على ما قلت الى جميع حروف العلة وغير الالف
حرفان فكيف يعبر عنها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع في هذه باعتبار الافراد الشخصية وهي
ممكنة التحقق في افراد الواو وحدها فضلا عن
افرادها وافراد الياء فتامل والسر في قوله
في غير دون قوله غير الالفات اشارة الى ان قيد
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)